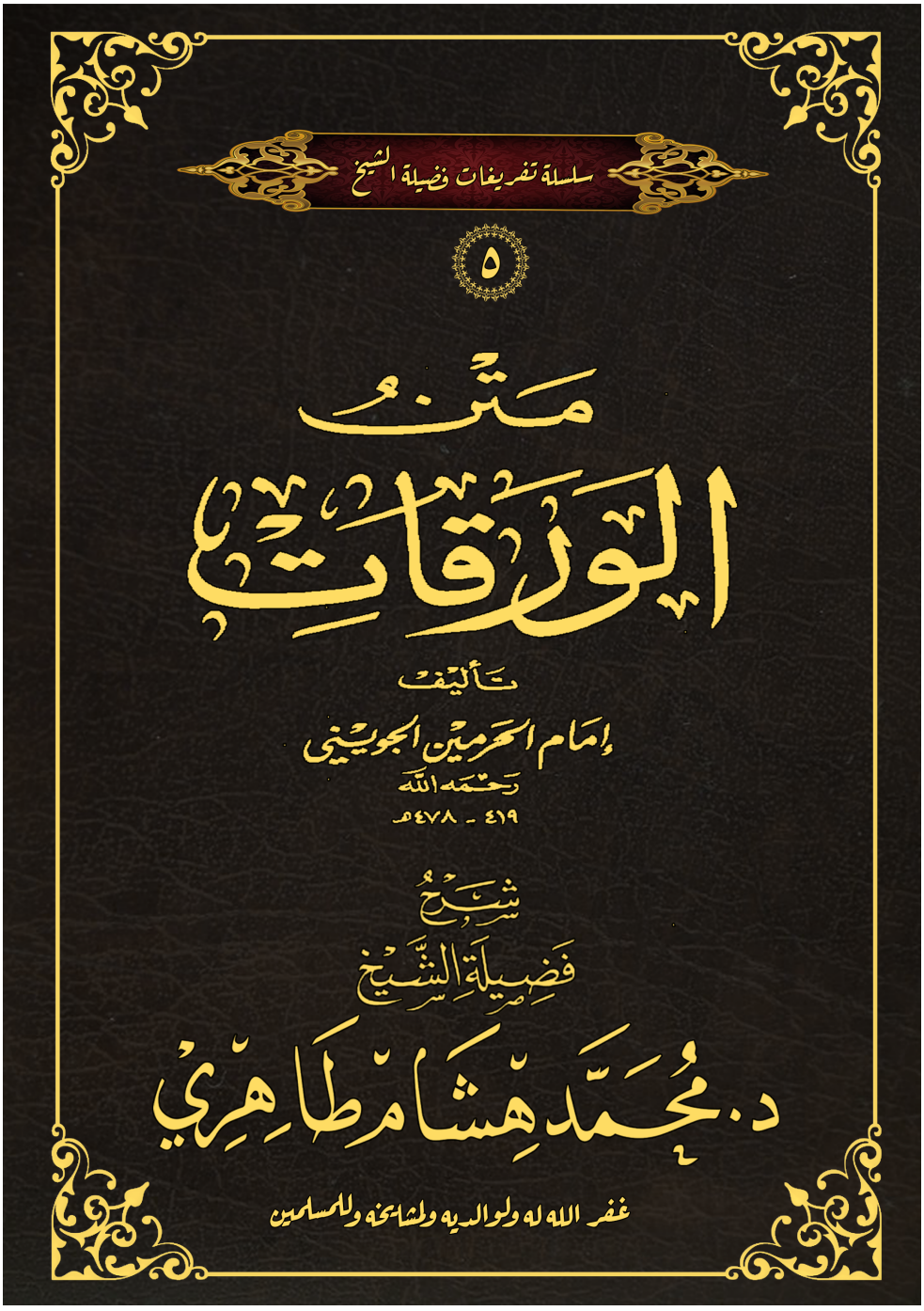
سلسلة تفريغات فضيلة الشيخ
٥
متن
الورقات
تأليف
إمام الحرمين الجويني
رحمه الله
٤١٩ - ٤٧٨هـ
شرح
فضيلة الشيخ
د. محمد هشام طاهري
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه وللمسلمين

الحمد لله، وأُصلِّي وأُسلِّم على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا هو المجلس الحادي عشر من مجالس هذه الدورة التأصيلية الأولى في دورتها الثانية، وهو المجلس الثاني في كتاب: [**الورقات في أصول الفقه**].

ونحن في يوم السبت الثاني والعشرون من شهر ربيعٍ الثاني، عام ١٤٤٠ من هجرة المصطفى ﷺ.

وكُنا قد وقفنا على ما ذكره المصنف مما يتعلق بأقسام الكلام، فنبدأ على بركة الله تعالى.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، اللهم اغفر لنا ولشيخنا ولمشايخه وللمسلمين أجمعين.

قال الجويني -رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى- في كتاب [**الورقات**]: **أقسام الكلام**:

فأما أقسام الكلام فَأَقَلُّ مَا يَتَرَكبُ مِنْهُ الْكَلامُ: اسْمَانِ، أَوْ اسْمٌ وَفِعْل، أَوْ فِعْلٌ وَحَرْف، أَوْ وَحَرْفٌ وفعل.

وَالْكَلامُ يَنْقَسِمُ إِلى: أَمْرٍ، وَنَهْيٍ، وَخَبَرٍ، وَاسْتِخْبَارٍ، وَيَنْقَسِمُ أَيْضاً إِلَى تَمَنٍ، وَعَرْضٍ، وَقَسَمٍ، وَمِنْ وَجْهٍ آخَرَ يَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ.

فَالْحَقِيقَةُ: مَا بَقِيَ فِي الاسْتِعْمَالِ عَلَى مَوْضُوعِهِ، وَقِيلَ: مَا اسْتُعْمِلَ فِيمَا اصْطُلِحَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَاطَبَةِ.

وَالْمَجَازُ: مَا تُجُوِّزَ بِهِ عَنْ مَوْضُوعِهِ.

وَالْحَقِيقَةُ: إِمَّا لُغَوِيَّةٌ، أَوْ شَرْعِيَّةٌ، أَوْ عُرْفِيَّةٌ.

وَالْمَجَازُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِزِيَادَةٍ، أَوْ نُقْصَانٍ، أَوْ نَقْلٍ، أَوْ اسْتِعَارَة.

فَالْمَجَازُ بِالزِّيَادَةِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى، من الآية:١١]، وَالْمَجَازُ بِالنُّقْصَانِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [سورة يوسف، من الآية:٨٢]، وَالْمَجَازُ بِالنقل؛ كَالغَائِطِ فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الإِنْسَان، ومجاز بالاستعارة؛ كقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [سورة الكهف، من الآية:٧٧].

الشرح:

قوله: (**أقسام الكلام**)؛ يحتاج الأصولي إلى معرفة أقسام الكلام من وجهين:

الوجه الأول: حتى يعرف الفرق بين الأمر والنهي، وبين الخبر والاستخبار، فإن آيات الأمر والنهي هي آيات الأحكام، وآيات الخبر والاستخبار هي آيات الاعتقاد والعلم، ويمكن أن يُستفاد من آيات الخبر الحكم لكن بطريق الاستنباط لا بصريح العبارة.

فالفقيه لا بد له أن يُفرِّق بين ما هو أمرٌ ونهي، وبين ما هو خبرٌ واستخبار، ولذلك لا بد له من معرفة أقسام الكلام.

الوجه الثاني: أن من عَرف أقسام الكلام فإذا ما تعارض عنده -ولا نقول في كلام الشارع- فإذا ما تعارض عنده دليلان فإذا كان يعرف أقسام الكلام، يعرف ما الذي يُقدم، مثلًا: تعارض عنده هل المراد بالآية في قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ

﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمۡ﴾ [سورة التوبة، من الآية:١٠٣]؛ هل المراد به الحقيقة الشرعية؟ أو المراد بالصلاة هنا الحقيقة اللغوية؟ فإذا عرف أنواع الحقائق فإنه يعرف كيفية الترجيح.

وقد مرَّ معنا في دراستنا للنحو لمتن ابن آجروم أن أقسام الكلام ثلاثة: (اسمٌ، وفعلٌ، وحرف)، وأقل ما يتركب منه الكلام مرَّ معنا أنه إما: (جملةٌ اسمية، أو جملةٌ فعلية).

الجملة الإسمية: المبتدأ والخبر، المبتدأ وخبره.

والجملة الفعلية: الفعل وفاعله إن كان لازمًا، والفعل وفاعله ومفعوله إن كان متعديًا.

إذًا هذا التقسيم مرَّ معنا.

فإذا قيل لك: من أين تستنبط الحكم؟ أتستنبط الحكم من الجملة الإسمية أو من الجملة الفعلية؟ فأنت تُدرك أن الجملة الفعلية أمرٌ ونهي، فاستنباط الأحكام صريحًا يكون من الأمر والنهي، وأما الجملة الخبرية فالأصل فيها الاعتقاد الخبري.

قال المصنف: (**وَالْكَلامُ يَنْقَسِمُ إِلى: أَمْرٍ، وَنَهْيٍ، وَخَبَرٍ، وَاسْتِخْبَارٍ**)؛ هذا تطويل، بعض العلماء يقول: الكلام ينقسم إلى قسمين: أمرٌ وخبر فقط.

والأمر ينقسم إلى قسمين: أمرٌ بالفعل؛ بـ(افعل)، كقوله جل وعلا: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٤٣]؛ أو أمرٌ بالكف، كـ (لا تفعل)، مثل

قوله ﷻ: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾ [سورة آل عمران، من الآية:١٣٠]، ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم﴾ [سورة النساء، من الآية:٢٢]؛ فهذا أمر؛ أمرٌ بالكف.

وأما تقسيم المصنف هو تقسيمٌ أوضح وأجلى؛ لا سيما للمبتدئين أمثالنا، وهو أن الكلام: إما فعلٌ، والفعل أمرٌ، أو نهي، هذا أحسن، إما فعلٌ والفعل إما أمرٌ أو نهي، وإما خبرٌ؛ والاستخبار هو من نوع الخبر، ومعنى الاستخبار: الجملة الاستفهامية.

قال: (**وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى تَمَنٍ، وَعَرْضٍ، وَقَسَمٍ**)؛ هذا باعتبارٍ آخر، فإن الكلام إذا كان من المساوي إلى المساوٍ فهو تمنٍ حتى لو كان كلامه بصيغة أفعل، أو لا تفعل، وعرضٍ، وقَسَم، العرض هو الخبر، والقَسَم من باب التأكيد، لكن بالنسبة لكلام الله ﷻ مع عبادة؛ فإنه إما فعلٌ وإما خبر، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة، من الآية:٢]؛ هذا أيش؟ جملة خبرية، صح؟ جملة خبرية.

لما تقول أنت: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٢]؛جملة أيش؟ خبرية، ما الذي يتعلق بجملة الأخبار؟

مداخلة: الاعتقاد.

الاعتقاد، الذي يتعلق بجملة الأخبار الاعتقاد، يمكن أن نستنبط منها الأمر والنهي؟ الجواب: نعم، لكن لا بد من طريقةٍ ما في الاستدلال.

فلما نقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة، من الآية:٢]؛ خبرٌ لا بد أن نعتقد أن الحمد لله على وجه الكمال، ويُستفاد من هذا الخبر وجوب الحمد لله ﷻ، من أين فهمنا كلمة الوجوب؟ من الجملة الخبرية الدالة على ثبوت المُخبر به لله ﷻ، فدلنا ذلك على أن اللام لام الاستحقاق؛ إذًا لا بد أن نحمده.

طيب.. ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٤٣]؛ جملة أيش؟ فعلية، ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾؛ أمرٌ بإقامة الصلاة؛ إذًا هذه المسألة مهمة أن نعرف الفرق بين الجملة الفعلية وبين الجملة الخبرية، وبين الأمر وبين النهي، والأمر سهل؛ لأن صيغ الأمر -كما سيأتي من كلام المصنف- محفوظة، وصيغ النهي -كما سيأتي من كلام المصنف- محفوظة، فأنت إذا حفظت صيغ الأمر صيغ النهي تعرف ما هو الذي يأمر الله به في كتابه، وما هو الذي ينهى عنه في كتابه.

ثم قال: (**وَمِنْ وَجْهٍ آخَرَ يَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ**)؛ هذا التقسيم تقسيمٌ محدث وُجد في كلام المعتزلة؛ كالرماني، والقاضي عبد الجبار وأمثاله، وأما العرب لا قبل الإسلام، ولا في ابتداء الإسلام، ولا علماء اللغة يعرفون هذا التقسيم؛ كالخليل ابن أحمد، وسيبويه، والأخفش، وأمثالهم من أئمة اللغة، فهؤلاء لا يعرفون تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، بل لو بحثت في كتب ابن الأعرابي وهو من علماء القرن الثالث، من علماء اللغة العربية، لو بحثت في كلام الجوهري، وهو من علماء القرن الثالث، من علماء اللغة العربية لا تجد هذا التقسيم، من وين جاء تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز؟ من عند المعتزلة.

وليس كل تقسيمٍ يُرد إلا إذا تضمن معنىً فاسدًا في نفسه، أو ترتب عليه معنىً فاسدٍ، معنى فاسدًا فنرده لذلك، لاحظ! متى نرد التقاسيم؟

إما أن يكون التقسيم في نفسه فاسد غير صحيح فنرده، لو جاء دخل علينا وقال: الناس في هذا المسجد منقسم إلى قسمين: قسمٌ على رؤوسهم شيء، وقسمٌ ليس على رؤوسهم شيء، هذا التقسيم صحيح ما نستطيع أن نرده، ما دام القسيم صحيح لا نرده، لكن لو دخل علينا وقال: الناس في المسجد ينقسمون إلى قسمين: قسمٌ على رؤوسهم ثوبٌ أبيض، وقسمٌ على رؤوسهم أحمر، قلنا: خطأ في ناس ما على رؤوسهم شيء، صح؟

إذًا القسمة إذا كانت خاطئة تُرد، القسمة أيضًا حتى لو كانت صحيحة إذا كان يؤدي إلى تقسيم فاسد فيُرد، فلو جاءنا أحد وأراد أن يقسم في هذا المسجد لأجل العنصرية مثلًا نرد هذا التقسيم ولا نقبله، لاحظتم هذا؟! هذا أمر مهم، أي تقسيم لا يجوز أنك ترد على طول وإنما نرده في أحد حالتين:

- إما أن يكون التقسيم في نفسه غير صحيحٍ فنرده؛ لأنه أيش؟ غير صحيح.
- وإما أن يكون التقسيم مؤديًا إلى أمرٍ باطلٍ مخالف للشرع فنرده.

نأتي الآن إلى تقسيم الكلام إلى حقيقةٍ ومجاز، قلنا لهم: أعطونا ضابطًا منضبطًا نعرف به الحقيقة من المجاز؛ حتى ننظر هل هذا التقسيم صحيح أو غير صحيح؟ فاختلفوا فيما بينهم في تعريفه، فلما اختلفوا فيما بينهم في تعريف الحقيقة والمجاز، قلنا: هذا التقسيم لا ينضبط، وما دام لا ينضبط إذًا لا يصح؛

لأن من شرط التقسيم انضباطه، يقول بعضهم: (**الْحَقِيقَةُ: مَا بَقِيَ فِي الاسْتِعْمَالِ عَلَى مَوْضُوعِهِ**).

العرب حينما يقولون مثلًا: ذهب الرجل -أكرمكم الله- إلى الغائط، لا يستعملون الكلمة -كلمة الغائط- إلا فيما يخرج من الإنسان، بل مائة في المائة منهم الآن لا يعرفون أصل معنى الكلمة، فهل الآن صارت الكلمة حقيقية أو مجازية؟ ما نعرف، على تقسيمهم ما بقي في الاستعمال على موضوعه ليس بحقيقة بل مجاز، مع أنهم في استعمالهم لا يخطر على بالهم إلا هذا الموضع.

ولذلك قال: (**وَقِيلَ: مَا اسْتُعْمِلَ فِيمَا اصْطُلِحَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَاطَبَةِ**)؛ معناها للغائط اللي كان السابقون يعدونه مجازًا صار اللاحقون يعدونه حقيقة؛ لأنهم يستعملونه في اصطلاحٍ بينهم معروف، صحيح ولا لا؟

الخيانة فيما سبق من الأزمنة الماضية عند العرب، الخيانة عندهم عكس الأمانة، وتُستخدم بمعنى الغدر، ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ [سورة التحريم، من الآية: ١٠]؛ أي: غدرتا، صارتا يدلان الناس على ضيوف، وعلى عورات المؤمنين، ﴿فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [سورة التحريم، من الآية: ١٠]؛ الخيانة في عُرفنا اليوم لا يُستخدم إلا بمعنى الزنا، فالآن أين الحقيقة أين المجاز؟ لا ينضبط.

بعضهم قال -هذا تعريف آخر-: المجاز ما يصح نفيه، والحقيقة ما لا يصح نفيه، يعني لما تقول: رأيت رجلًا يخطب، تقدر تنفي؟ وهو رجل، ما تستطيع تنفي، لكن لو قلت: رأيت أسدًا يخطب، وأنت تعني أنه شجاع، يُمكن

لمخاطبك أن يقول: أنت تكذب، أنت ما رأيت أسدًا يخطب، أنت رأيت رجلًا شجاعًا يخطب، هذا تعريف آخر.

على هذا التقسيم حينما يتكلم العرب بما سموه مجازًا، هل هذا يكون كذبًا؟ أبدًا؛ إذًا تقسيمهم لا يصح، يقول: (**مَا اسْتُعْمِلَ فِيمَا اصْطُلِحَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَاطَبَةِ**)؛ اصطلح عليه يعني أيش لون؟ يعني: عشرين، ثلاثين، مائة، ألف اجتمعوا واصطلحوا على أن معنى هذه الكلمة كذا؟ يعني: هل خطر في بالكم أن ألف شخص، مليون شخص اجتمعوا، وقالوا: نُسمي الذكر رجلًا، ونُسمي الأنثى امرأةً؟ هل هذا الاصطلاح حصل؟ ما حصل هذا الاجتماع، إذا كان ما حصل من أين تعرفون الضابط أن هذه حقيقة وهذا مجاز؟

لذلك -أيها الإخوة- ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بأكثر من عشرين وجهًا بطلان تقسيم الكلام إلى حقيقةٍ ومجاز، لا يصح هذا الكلام؛ أينعم نحن لا ننكر أن في كلام العرب تشبيهًا واستعارةً وكنايةً، لكن تسميته مجازًا لا يصح، لماذا لا يصح؟

- لأن التقسيم غير منضبط هذا واحد.
- الأمر الثاني: ما مرادكم بتقسيم الكلام إلى حقيقةٍ ومجاز؟ قالوا: المجاز ما يصح نفيه.

﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [سورة الكهف، من الآية:٧٧]؛ لاحظ الآن! الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يقول: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾؛ يريد، أنتم الآن أخذتم أن الكلام إما خبرٌ، وإما أمرٌ

ونهي، ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾؛ هذا خبر ولا ما هو خبر؟ خبر، الخبر يُقابل إما بالتصديق، وإما بالتكذيب، فإن قال لك رجل: الجدار لا يريد أن ينقض، لاحظ الله يقول في خبره: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾؛ وهو يقول: لا ينقض، صار عكس الخبر، ولا موافق للخبر؟

مداخلة: عكس.

إذًا كيف يكون هذا المجاز؟! هذا تكذيب للخبر، الرجل يقول: رأيت شجاعًا يخطب، وهو يقول: ما رأيت شجاعًا يخطب، كذبه في ظاهر لفظه، ما رأيت أسدًا يخطب، رأيت شجاعًا يخطب، النبي ﷺ يقول: «**أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ**»، نسبة الحب إلى من يحبنا؟ إلى الجبل، وهم يقولون: لا، الجبل لا يحب، النبي ﷺ يقول: يحب، وهم يقولون: لا يحب، الآن نصدق من بالله عليكم، نصدق من؟! نصدق المجازيين، ولا نصدق سيد المرسلين ﷺ! فهمتم مخزى الخطورة الآن وين؟

ترى بعض الناس يظن؛ يعني حتى منهم ابن قدامى رحمه الله يقول: والخلاف لفظيٌ، لا ليس بصحيح، الخلاف ليس بلفظي.

لذلك إذا قالوا: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾؛ الجدار لا ينقض، أنت لا تفسر أنت تناقض خبر الله، لكن لو قال الرجل: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾؛ يقرب أن يسقط، هل جاء خبر تفسيره الآن: يقرب أن يسقط هل جاء خبره موافقًا لخبر الله ورسوله ولا مناقضًا؟ موافقًا، ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾؛ موافقًا.

لو قال إنسان: "أحدٌ جبلٌ يحبنا"، قال: هذه محبةٌ خاصة لا نعلم معناها، الآن أثبت الخبر ولا نفى؟ نقول: لا ما يصير -لاحظوا الآن!- لما أنت تقول: أن هذا مجاز؛ معناها: أن الشيء لم يكن -لاحظ الآن!- وهذا أمر خطير، والأخطر من ذلك إدخال المجاز في باب الاعتقادات، كيف؟ انتبهوا الآن! سأضرب لكم مثالًا: إذا جاء إنسان، وقال: هناك مجازٌ في القرآن، مجازٌ في السُّنَّة، مجازٌ في لغة العرب، والصحيح: أنه لا مجاز، لا في لغة العرب، ولا في القرآن، ولا في السُّنَّة، وقد ذكرنا في كتابنا: [**إمتاع ذوي العرفان**]، أكثر من ستين عالمًا من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين إلى شيخ الإسلام ابن تيمية ممن ينكرون المجاز قبل ابن تيمية، ستين عالم، لو قلنا لهم: جيبوا لنا إمام واحد يقول بإثبات المجاز؛ لا يجدون، لا يجدون، غاية ما في الباب أن بعضهم يأتي بكلام الإمام أحمد في الرد على الجهمية أنه قال: هذا من مجاز اللغة، من مجاز اللغة؛ أي مما يجوز في اللغة، واضح؟ وكتاب: [**مجاز القرآن**] لأبي عبيد معمر بن المثنى؛ أي: ما يجوز في لغة العرب، وليس معناه تقسيم الكلام إلى حقيقةٍ ومجاز.

لاحظوا الآن! هناك من أهل العلم، من أهل البدع ممن أثبتوا المجاز ماذا قالوا؟ لاحظوا الآن الأمر العظيم! منهم من قال: إنا نثبت سبع صفات ما عداها مجاز، ما عداها أيش؟ مجاز، فقال لهم المعتزلة: كيف تقولون ما عداها مجاز؟ نحن نقول: كله مجاز، فقال لهم الجهمية: كيف قلتم الصفات مجاز؟ الأسماء

مجاز، أسماء الله كلها مجاز، كيف على كيفكم أنتم تقولون هذا مجاز وهو ليس بمجاز، فجاء بعد الجهمية مَنْ؟ جاءت الباطنية، قالوا: يا جماعة الأمر والنهي كله مجاز ما فيه حقيقة، وحقيقته ما يقوله أئمتنا، ما الذي يقوله أئمتكم؟ قالوا: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [سورة الأنعام، من الآية:٧٢]؛أي: صِلوا بقلوبكم إلى دار السلام، ﴿وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [سورة البقرة، من الآية:٤٣]؛ أي: أَعطوا العلم لمستحقيها، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [سورة البقرة، من الآية:١٨٣]؛ أي: كتمان أسرار مذهبكم، يالله، كيف تضبطها أنت؟ الباب خطير.

بل وصل الأمر إلى فلاسفة أنهم قالوا: الدين كله مجاز، كله تخييل، ما في حقيقة، لا في جنة ولا في نار، من أي باب دخلوا؟ من الباب الذي فتحوه باسم المجاز، وصار هذا المجاز كل واحد يوسعه ويضيقه على هواه، ما في ضابط، لذلك انتبهوا! انتبهوا لما أقول، ربما تبحثون لا تجدون هذا الكلام الذي أقوله، إلا بعد التعب والمشقة، من فسر كلام الله بما يوافق كلام الله، فهذا إن سمَّاه مجازًا وهو حق، فنحن قد نخالفه في اللفظ ونوافقه في المعنى، ومن يُفسر كلام الله بما يناقض كلام الله، والله مو لو سمَّاه مجاز، لو سماها الظاهر لو سماها المنطوق فهو باطل، لذلك نحن لا نُسلم هذا التقسيم، لسببين:

أولًا: التقسيم في نفسه غير منضبط.

والسبب الثاني: أنه يترتب عليه مفاسد عظيمة.

ما تجي بس تقول التقسيم هذا مردود؛ لأن السلف ما قالوه، في كثير من التقسيمات ما قاله السلف، ليس كل تقسيمٍ يرد، واضح؟

قال: (**وَالْحَقِيقَةُ: إِمَّا لُغَوِيَّةٌ، أو شَرْعِيَّةٌ، وعُرْفِيَّةٌ**)؛ طبعًا هذا الكلام بناءً على قول النبي أن هناك حقيقة ومجاز، صح ولا لا؟ نحن لا نقول هذا الكلام، ما الذي نقوله؟ نقول: الكلام كله إما حقيقة، وإما كذب، شوفتوا التقسيم شلون؟ إما حقيقة، وإما كذب، ما في شيء ثاني عندنا.

وكلام الله ﷻ كله حقٌّ وحقيقة وصدقٌ، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا﴾ [سورة النساء، من الآية:٨٧]؛ ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [سورة النساء، من الآية:١٢٢]؛ وكلام النبي ﷺ كله حقٌ وحقيقة؛ إذًا ما في تقسيم عندنا حقيقة ومجاز، طيب ما الذي نسميه بالمصطلحات؟ نقول -انتبهوا الآن!- نقول: إن الاصطلاحات في الكلام ثلاثة:

١- اصطلاحاتٌ لغوية.

٢- اصطلاحاتٌ شرعية.

٣- اصطلاحاتٌ عرفية.

إذًا هذه ثلاثة اصطلاحات موجودة في كتاب الله ﷻ:

- اصطلاحٌ لغوي؛ كالسماء والأرض.
- واصطلاحٌ شرعيٌّ؛ كالصلاة والزكاة، والصوم والحج.

- واصطلاحٌ عرفيٌ كقوله ﷺ: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ [سورة النساء، من الآية:٤٣].

ثم قال: (**وَالْمَجَازُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِزِيَادَةٍ، أَوْ نُقْصَانٍ، أَوْ نَقْلٍ، أَوْ اسْتِعَارَة**)؛ تصوروا الآن لما قسَّموا الكلام إلى قسمين: حقيقة، ومجاز، جعلهم يقولون: المجاز يلزم منه أن نقول في كلام الله زيادة؛ فنحذف الزيادة، كيف يكون في كلام الله زيادة يا جماعة! كيف؟! كلام الله البليغ كيف يكون فيه حرف زائد، فضلًا عن كلمة، فضلًا عن جملة، كيف؟ ولذلك وقعوا في محاذير غريبة جدًا.

ومنهم من يقول: هناك نقصٌ في كلام الله ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [سورة يوسف، من الآية:٨٢]؛ لازم نجيب كلام من عندنا عشان يتم الكلام، ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾؛ يعني: أهل القرية، غريب والله وعجيب! كيف يتجرأ الإنسان أن يقول هذا الكلام؟!

تأملوا آية الشورى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى، من الآية:١١]؛ يقولون: الكاف بمعنى: المِثل، أنت تقول: "زيدٌ كعمروٍ" ما معنى زيد كعمر؟ مِثله، يقول: إذا كان الكاف بمعنى التشبيه، وليس له معنىً آخر في لغة العرب -أحفظوا هذه-، الكاف ليس له معنىً آخر في لغة العرب، الكاف لا يأتي إلا للتشبيه، واضح؟ "الدينار ليس كالدرهم"، ما في تشبيه، لكن الكاف للتشبيه، تقول: "العمل الصالح كالعمل الطالح"، أي: مثله؟ الجواب: لا، لاحظ الآن! لما أنت تقرأ هذه الآية، يقول لك: الكاف للتشبيه ليش؟ لأن المثل مذكور، إذًا الآية يجب

أن تكون بزعمهم "ليس مثله شيء وهو السميع البصير"، شفت شلون؟ يعني الكاف أيش؟ زائدة -أعوذ بالله-، في كلام الله شيء زائد؟!

طبعًا بعضهم يُحسن العبارة، بدل ما يقول زائد يقول: صِلة، أيش يقول؟ صلة، يعني مثلًا: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [سورة ص، من الآية:٦٥]؛ يقول: من زائدة، وما إلهٌ إلا الله، كيف زائدة؟ على كيفكم؟! تحكم هذا يا إخوان.

ماذا نقول نحن؟ نقول نحن: الكاف قلنا لا يحتمل إلا معنىً واحدًا ما هو؟ تشبيه، لكن كلمة المثل في لغة العرب له عدة معانٍ؛ من معاني المثل التشبيه، "زيدٌ مثل عمروٍ" تشبيه هذا صح ولا لا؟ ويأتي كلمة المثل بمعنى العين والذات، ليس.. لاحظ الآن! ليس مثله أحدٌ؛ أي: ليس ذاته أحدٌ؛ إذًا المثل هنا بمعنى: العين والذات، إذا كان المثل بمعنى العين والذات؛ فالكاف للتشبيه؛ أي: ليس كذاته شيءٌ، ليس كعينه العلية شيءٌ، ليس كالذات العلية شيءٌ، ما في أي زيادة وين الزيادة يا جماعة؟ فالكاف للتشبيه، والمثل بمعنى العين، وبمعنى الذات، ما في أي إشكالية.

وأما ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [سورة يوسف، من الآية:٨٢]؛ يقولون: هذه ناقصة، لازم نضيف لها كلام، نقول: كلام الله ليس بحاجة إليكم حتى تزيدوا فيه وتنقصوا، وإنما القرية في كلام العرب تأتي لثلاثة معاني:

١- القرية بمعنى: القرى، البنيان وبانيها.

٢- والقرية بمعنى: البنيان.

٣- والقرية بمعنى: الباني، ثلاثة اصطلاحات عند العرب واضح؟

﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [سورة العنكبوت، من الآية:٣١]؛لما قال: ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ﴾؛ صار المعنى خاص، خلاص الآن لا يحتمل، لما قال: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [سورة يوسف، من الآية:٨٢]؛ المقصود بها: اسأل، هل الإنسان يسأل الجدار؟ إذًا القرية الناس القارِّين فيها، القرية من التقري وهو الثبوت، ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ [سورة الكهف، من الآية:٥٩]؛ يقصد: الساكن والسكان، السكن والسكان ما في إشكال عندنا؛ إذًا ما في نقص؛ لأن البنيان لا يُسأل، فقرينة: ﴿وَسْـَٔلِ﴾؛ المقصود به: القرية، المقصود بالقرية يعني: المتقرِّين فيها.

يقول: (**وَالْمَجَازُ بِالنقل كَالغَائِطِ فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الإِنْسَان**)؛ هذا ليس مجاز هذا اصطلاح، اصطلاح عرفي، والاصطلاحات العرفية موجودة، اليوم الناس مثلًا نضرب لكم مثال: أبو عمر من مصر أنتم الآن عندكم إذا قلنا، إذا قال لك أحد في مصر: أنا روحت اشتريت العيش، أيش يعني؟ خبز، لكن لو في الكويت عندنا واحد قال: أنا رحت اشتريت عيش، يعني شنو؟ الأرز، هذا ما نستطيع أن نقول: هذا مجاز، ما في مجاز، يا أخي هذه حقيقة عندهم، لكن حقيقة أيش؟ اصطلاحية، حقيقة عرفية، وهذه حقيقة عرفية عندنا، ما في مجاز، وين المجاز؟ ثم لما تقول: أنك أنت واحد منهم مجاز، يالله ورينا شطارتك، وين المجاز؟ المجاز فيما قاله مصر، ولا فيما قاله أهل الجزيرة؟ إن قلت فيما قاله أهل مصر

تهكم وتحكم، وإن قلت الحقيقة أو المجاز فيما قاله أهل الجزيرة تحكمٌ وتهكم، ما يصير، واضح هذا الكلام؟

يقول: (**والمجاز بالاستعارة كقَوْلِهِ تَعَالَى**: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ﴾ [سورة الكهف، من الآية:٧٧])؛ هذه استعارة يقول لك، ما معنى الاستعارة؟ الاستعارة نحن لا ننكرها، الاستعارة نحن لا ننكرها، لكن تسميته مجاز هو الذي ننكره، إن قال المقصود: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾؛ أنها استعارةٌ للتشبيه؛ أي: يُشبه أن يسقط، جدارًا يُشبه أن يسقط، فيفسر كلمة: يريد بيشبه، ما عندنا إشكالية؛ لأنه ليس منفيًا وإنما جاء موافقًا للخبر الذي أخبر الله عنه، ولو قال: جدارًا يقرب أن ينقض فأقامه، ما عندنا إشكالية في هذا، على كل حال هذا فقط رؤوس أقلام، وترجعون إلى الفصل الذي ذكرته في كتابنا: [**إمتاع ذوي العرفان**] في الحقيقة والمجاز.

نكتفي بهذا القدر، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمت